

وقفات مع أنواع الإعراب وعلاماته بين كتب النحو ودارسي العربية

د. أبوحنيفة عمر الشريف علي عمر

ملخص

يَتَنَاوَلُ هذا البحثُ أنواعَ الإعرابِ وعلاماته بين كُتُبِ النَّحْوِ ودارسي العربية، ذلك بأنه فرعٌ مهمٌ في اللغة بعامة، والنحو بصفة خاصة، وكذلك علاماته التي لها أهميتها، وهي ما عُرف بحركات الإعراب. فجاء البحث ليربط بين دراسة أنواع الإعراب، وبين علاماته أو حركاته في كتب النحو، ونظر مؤلفو هذا العلم -الذين أطلقنا عليهم في هذه الدراسة: "دارسي العربية"- لهذه الأنواع، وهذه العلامات، لنقف مع الأثر الذي يؤديه العامل في الكلمة المعربة داخل السياق اللغوي، وأهميته داخل باب النحوي، ذاكرين مع القاعدة النحوية بعض الشواهد من القرآن الكريم، والشعر العربي.

الكلمات المفتاحية:

العامل - الأثر - السياق - القاعدة - الرابط .

Abstract

This research tackles the types and signs of declension used in syntax books and by Arabic learners, since it is considered as important branch in the Language generally and syntax in particular, as well as the signs of declension known as "case ending" which are of great importance. This research aims at linking research of the types of declension with its signs in the books of syntax and the view point of the scholars of this science whom we named "Arabic Learners", that is to investigate the effect of the agent in the declinable word within linguistic context and its significance in the syntactical domain. The study mentioned the syntactic rule besides some evidences from Holy Quran and Arabic poetry.

Key words

Agent - Effect- Context -Rule - Link.

• جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب، قسم اللغة العربية.

مقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين حمداً يَلِيقُ بجلاله وكمالِه، والصلاةُ والسلامُ
على المبعوثِ رحمةً للعالمين نبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله
وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإنَّ الإعرابَ ظاهرةٌ لغويَّةٌ مهمَّةٌ، و فرعٌ أصيلٌ من فروع اللغة الاثني
عشر، المنسوبة إلى العربيَّة، وهي علمٌ يُحترزُ به من الخللِ في كلامِ العرب،
وقد جمعها بعض أصحابنا في قوله:

شعرٌ عروضٌ اشتقاقُ الخطِّ إنشَاءُ
تلك العلوم لها الآداب أسماءُ

صرف بيانٌ معاني النحو قافيةٌ
محاضراتٌ وثاني عشرها لغة

ثمَّ صارَ علماً بالغلبةِ على علمِ النَّحوِ^(١).

مشكلة البحث:

يُعالجُ البحثُ قضيةً نحويَّةً مهمَّةً، حيثُ إنَّه يَدْرُسُ أنواعَ الإعرابِ
وبيانَ علاماته، والأثرَ النَّحويَّ الموجود في السياق من خلال ترتيب الكلمات
المعرَّبة داخله، وربطها بالجانبِ التطبيقي في هذا المجال، وإثباتَ أنَّ العلامة
الإعرابية هي أثرٌ يُخلفه العامل في الكلمة المعربة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يُحاولُ إثباتَ العاملِ الإعرابي في
الجملة العربية، والوقوف على حقيقة الحركات الإعرابية، و أنواع الإعراب
التي تدورُ حولَ أبواب النحو جميعها ذاكراً للأثر الذي تؤثره الكلمة في غيرها،
وهو ما عُرِفَ بالعامل؛ وذلك لتتجلى للقارئ طريقةُ الإعرابِ الصحيحة،
واتباعِ الطرقِ المثلى له في السياق اللغوي.

(١) أحمد السجاعي، شرح السجاعي على شرح القطر لابن هشام، مطبعة مصر، ١٩١٦م، ص ٨.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- بيان الكلمة المعربة، وأنواعها، وإحياء العامل النحوي في الإعراب وإعطاؤه حقه.
- ٢- الوقوف على مفهوم الإعراب، والعامل، أشكال الجملة، وترتيبها وكيفية إعرابها.
- ٣- التعرف على أنواع الإعراب وعلاماته أصليّة وفروعها، والربط بين الجانب النظري للإعراب، والتطبيقي له.

أسباب اختيار البحث:

دراسة أنواع الإعراب، وعلاماته، وتوضيح العامل النحوي في أمّهات كتب النحو، وطريقة تناول دارسي العربية لهذا الفرع النحوي المهم، متناولاً بعض ما اختلف في إعرابه من أيّ الذكر الحكيم؛ ذلك بأنّه المصدر الأول للغة العربيّة وعلومها الاثني عشر المشار إليها سابقاً.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون منهجه: المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث:

تنحصر في دراسة أنواع الإعراب وعلاماته (أصليّة وفرعية) في الكلمات المعربة (أسماء وأفعال) ودراسة العامل، والأثر النحوي الذي توثره الكلمة في غيرها (بالرفع أو النصب، أو الجر، أو الجزم).

هذا، وتتعدّد أنواع الإعراب بين أبواب النحو: مرفوعها، ومنصوبها، ومجرورها، ومجزومها، كما أنّ له علامات أصليّة في الكلمة، تتغيّر بتغيّر

موقعها الإعرابي إذا كانت مُتَمَكِّنَةً - وسيأتي بيانها - وعلامات فرعية تنوب عنها في أبواب سبعة، ومن هنا تستبين سبل هذه الدراسة التي تقوم على تقعيد هذه الأنواع وعلاماتها في كتب النحو ولدى دارسي العربية من خلال التركيز على ثلاثة مباحث مهمة في تحديد إشكالية هذه الدراسة بالدراسة والتعليق، وهي:

المبحث الأول: في مفهومي الإعراب، والعامل: "اللغة والاصطلاح".

المبحث الثاني: في بيان الكلمة المعربة، وضوابطها.

المبحث الثالث: في أنواع الإعراب وعلاماته في أبواب النحو.

وسأدرس هذه المباحث وفق ما جاء في كتب النحو، محاولاً الوقوف على القاعدة وضوابطها، والمطرّد في مصطلح دارسي العربية للعلامة الإعرابية، والله الموفق.

المبحث الأول

العامل والإعراب: (لغة، واصطلاحاً)

أولاً - العامل:

كثيراً ما نجد عند بعض مُعَرِّبِي الجمل العربية أنهم يجعلون الحركة في آخر الكلمة - سواءً أكانت اسماً أو فعلاً - عاملاً؛ بأن يقولوا مثلاً منصوب بالفتحة أو مرفوع بالضمّة، فهذه الحركة في آخر الاسم أو الفعل ما هي إلا علامة إعراب،، وإنما قدمنا العامل على الإعراب لتعلق الآخر بالأول، فما العامل لغةً واصطلاحاً؟

العامل في اللغة من: عَمَلَ عَمَلًا فهو عَامِلٌ، واعتَمَلَ عَمَلًا لنفسه^(١).
وجاء في المعجم الوسيط: و العامل في النحو "ما يقتضي أثرًا إعرابيًا في
الكلم" ^(٢).

العامل اصطلاحًا:

عرّف الجرجاني العامل في قوله^(٣): (وأما حدُّ العامل فهو ما أوجب
كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا)، وعند صاحب
الكافية في النحو^(٤): (ما به يُتَقَوَّمُ المعنى المقتضي)، وهذا باعتبار العلاقة بين
العامل والمعنى.

وسَبَقَ أن قلنا إذ علامة الإعراب تختلف باختلاف العوامل الداخلة على
الاسم المعرب؛ فمن هذا المنطلق وردَّ العامل عند بعض متأخري النحاة بأنه: (ما
أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب^(٥)). فالكلمة إما اسمًا معربًا
وهي التي فيها الرفع، والنصب، والجر دلائل عليها، أو الفعل المضارع، وهو
إما مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، وسمّوا تلك المعاني (في الأسماء والأفعال)
مقتضيات للإعراب، وسمّوا الأشياء التي هي سبب هذه المعاني بالعوامل
المعنوية في الرفع - غالبًا -، ولفظية في غيره، ذلك بأنَّ العامل في اللغة العربيَّة
إما معنوي، وهو ما يكون رافعًا للمبتدأ في الجملة الاسمية، وهو: "الابتداء"،
والفعل المضارع في الجملة الفعلية، وهو التَّجَرُّد من النَّاصِب والجازم.

(١) الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة
الهلل، د.ت، ١٥٣/٢، عمل.

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٢ (دار إحياء التراث العربي ١٣٩٢)، ص ٦٢٨.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى، تحقيق: البدر اوي زهران، ط ٢، دار
المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٧٣.

(٤) الرضي الاسترابادي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين،
بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، ٧٢/١.

(٥) أحمد عبد الرحيم سيد أحمد، أنواع العامل الإعرابي، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٧.

ومما سبق يتضح لنا أنه بسبب العامل يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وهذا يقتضي تعريف الإعراب.
ثانياً - الإعراب:

الإعراب لغةً، هو: الإظهار والإبانة، تقول: أعربتُ عما في نفسي، إذا أظهرته وأبنته، جاء في لسان العرب، يُقال: أعربَ عنه لسانه، وعَرَّبَ أي: "أبان، وَسَمِيَ الإِعْرَابُ إِعْرَابًا لِتَبَيُّنِهِ وَإِيضاحِهِ، والإِعْرَابُ والتعريب بمعنى واحد، ويُقالُ أعربَ كلامه إذا لم يَلْحَنَ في الإِعْرَابِ (١) والإِعْرَابُ اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً" (٢).

والإعراب اصطلاحاً نجدُه عندَ سيبويه وهو يتحدث عن مجاري أو آخر الكلم من العربية في قوله (٣): "وهي تجري على ثماني مجارٍ على النصب والجرِّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجارى الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعةٌ أُضرب، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد والجرُّ والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف؛ فسيبويه جعلَ الإعراب للأسماء المتمكنة، و اعلم أن المتمكن مأخوذ من المكنة، وهو الثبوت، ومعناه أن المعرب هو الاسم الذي لم يخرج إلى شبه الحرف، فإنه متى أشبه الحرف، مبني (٤)، والفعل المضارع لمشابهته الاسم (وسياتي بيان ذلك)، أما الحرف والفعلين الماضي والأمر، فهي مما يبني ولا يدخله الإعرابُ.

- (١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٥م، مادة عرب، ١/٥٥٨.
- (٢) علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٩.
- (٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٣/١، ٥١٤٠٨.
- (٤) جمال الدين بن الحسين بن بدر بن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص ٥٩.

والإعرابُ عند ابن جنبي: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(١)، وفي هذا التعريف إشارة إلى أذّ النحويين لما نظروا إلى أواخر الكلمات (أسماء، وأفعال) ورأوا ما في آخرها من تغيُّر حركات، وجدوا أذّ هذه الحركات تدلُّ على المعاني وتبيِّن عنها، فسموها إعراباً أي بياناً، وكأذّ البيان بها يكون، كما يُسمَّى الشيء باسم الشيء إذا كان يُشبهه أو مجاوراً له، "ويُسمَّى النحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً؛ لأذّ الغرض طلبُ عمل واحد."^(٢)

والإعرابُ عند ابن هشام هو: (أثر ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة)^(٣)، وهو: "... تغيُّر في أواخر الكلمة لعامل دخلَ عليها في الكلام الذي هي فيه فتكون الحركات هي دلائل الإعراب، وحركاتُ له"^(٤) والإعرابُ، هو: "تغيُّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيُّر العوامل الدَّاخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل"^(٥).

ونخلصُ مما سبقَ أذّ الإعرابَ يعتمدُ المعنى في الجملة العربية، وأذّ الحركة الإعرابية لها الدورُ الكبير في تغيُّر المعنى، ويظهرُ ذلك جلياً من حديث ابن قيم الجوزية أذّ: "الحركات دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته، فوجبَ أن يترتَّب الإعراب بعده كما يترتَّب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب"^(٦)، و"أذّ الإعراب أصلٌ في الأسماء لاحتياجها إليه من حيث توارد العوامل"^(٧).

(١) ابن جنبي، أبو الفتح عثمان بن جنبي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، ط ١، ١٩٥٦، ٨٩/١.
(٢) الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، ط ٣، ١٣٩٩هـ، ٩١ص.

(٣) عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحمي، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٩٨٠م، ٣٩/١.

(٤) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ١١٦/١.

(٥) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ٣، د.ت، ٧٤/١.

(٦) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٤م، ٥٩/١، ٦٠. ويُنظر: عبد الرازق فياض علي، الإعراب التقديري في الأسماء، مجلة جامعة تكريت للعلوم، ٢٠١٢م، ص ١٨٠.

(٧) أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ٣٤/١، ٣٥.

المبحث الثاني

في بيان الكلمة المعربة وضوابطها

الكلمة لغةً:

مفهومُ الكلمة اللغوي يدُّ على اللفظ المفرد، وعلى الجملة، وعلى العبارة، وعلى الكلام المؤلف المطوَّل، وتُطلقُ الكلمة، ويُرادُ بها القصيدة بطولها، وفيها ثلاثُ لغات: "كَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ، وَكَلِمَةٌ"، والجمعُ الكَلِمُ^(١)، وفي المعجم الوسيط: "الكَلِمَةُ وَالْكَلِمَةُ" اللفظُ المفرد، ويُرادُ بها الجملة والعبارة، ومنها كلمة: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كلمة التوحيد"^(٢).

والمعنى اللغوي للكلمة يقوِّدُ إلى معناها الاصطلاحي، فهي عند النُّحاة: "اللفظةُ الدَّالةُ على معنى مفرد بالوضع، سواءً أكانت حرفاً واحداً كلامَ الجُرِّ، أم أكثر" (المعجم الوسيط، كلم)^(٣)، وعند ابنِ هشام: "الكلمة: قولٌ مفردٌ، وهي: "اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"^(٤).

أما الاسم، فهو: "ما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو"^(٥)، وعرفه الزمخشري بقوله: "ما دلَّ على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص، منها: الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجُرِّ، والتنوين، والإضافة"^(٦)، وعرفه ابن هشام في كتابه "شذور الذهب:

(١) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصَّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، "ب.ت"، باب الكاف فصل الميم.

(٢) المعجم الوسيط، مادة "كلم".

(٣) المرجع السابق، مادة: "كلم".

(٤) ابن هشام، القطر، المسمى قطر الندى وبل الصدى، اعتنى به طبعاً وتصحيحاً: أبو الحسن علي بن سالم بازوير، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص٧.

(٥) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ، "المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ". ٣/١. ويُنظر: عبد الله بن عبد الله بن حمد الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦، ص٣٣.

(٦) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣، ص٩.

بأنه: " ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" (١).

وأما الفعل، فهو: فهو عند سيبويه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يَقَعْ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ، فأما بناء ما مضى، فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكثَ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يَقَعْ، فقولك أمراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ ويذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ، وكذلك بناء ما لم يَنْقَطِعْ وهو كائنٌ" (٢)، ويظهر من تعريف سيبويه للفعل أنه محصور في دلالاته على الماضي والمضارعة والأمر "الطلب" وهذا المعنى هو تقسيم الفعل من حيث الزمن، وهذا التقسيم هو الوظيفة الصرفية التي يختص بها الفعل، إذ الفعل كما عرفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات: أنه " ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره كالقاطع ما دام قاطعاً" (٣).

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الفعل تكمن دلالاته في الزمن والحدث معاً، ومعظم النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه يربطون تعريفاتهم للفعل بالدلالة على الزمان والحدث، "فالحدث هو المعنى الظاهر في الفعل، أو بمعنى آخر هو جزء مهم في الفعل" (٤).

والأقسام التي قسمها النحويون للفعل كثيرة، فهو: ماضٍ ومضارع وأمر، وهو: مجرد ومزید، وصحيح ومعتل، ومتعدُّ ولازمٌ، وهو مبني للمعلوم ومبني للمجهول، والخصائص التي تميز الفعل عن قرينيه (الاسم

(١) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٩٩١م، ص ١٧.

(٢) الكتاب، ١٢/١.

(٣) علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلا تاريخ، ص ١٤١.

(٤) أحمد عفيفي، الحدث النحوي في الجملة العربية، دراسة في المعنى، مكتبة الأنجلو المصرية بلا تاريخ ص ١٧.

والحرف) "دخول قد عليه والسين وسوف، والنواصب والجوازم، ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة"^(١).

وأما الحرف، فهو في اللغة: الطرف، والجانب، والحد^(٢)، فحرف الحبل جانبه، وحرف السيف: حده^(٣)، ومصطلح الحرف من وضع الخليل بن أحمد، وقد استعمله للدلالة على الحرف الهجائي، يظهر ذلك في قوله: "والحرف من حروف الهجاء، وكل كلمة بُنيت أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمى حرفاً"^(٤)، ولعداً أول ظهور لمصطلح الحرف ومفهومه كان عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب "رضي الله عنه في عبارته في نشأة النحو... والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"^(٥)، ولعداً سبويه استفاد من هذا المفهوم، وجعله حداً للحرف في قوله: "وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^(٦)، ويتداخل مصطلح الحرف في التسمية مع الأداة، فقد ارتبط بالمعنى الاصطلاحي لها^(٧) إذ قيل: "إذ الأدوات حروف المعاني كهل وبل وهذ يستعان به على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما"^(٨)، والذي يظهر لنا أن الأداة أوسع من الحرف في المفهوم مع الرغم من وجود تداخل بينهما في المفهوم، فالأداة تشمل الحرف، كما وضح ذلك قباوة في قوله:

(١) الرضي، محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، مصر، ١٣٥٦هـ، ٣/٥.

(٢) الصّاح، ١٣٤٢/٤، مادة حرف.

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ٤٢/٢.

(٤) كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ٣٠٥/١.

(٥) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ٣٩/١.

(٦) الكتاب، ١٢/١.

(٧) يُنظر: زُهيرة قروي، المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (دكتوراه) جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ٣٠٤.

(٨) يُنظر: كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ٣٠٥/١.

"فكل حرف أداة وليس كل أداة حرفاً"^(١)، أي أذ الحرف ما وُضِعَ ليدلُّ على معنى غير مستقلاً بالفهم، مثل هل وفي ولم"^(٢).

هذا، ومما سبق ذكره عن الحرف في أنه: "يدل على معنى ليس باسم ولا فعل" يظهر لنا-على نظرنا- أن ذلك يكون علةً في خروجه عن الإعراب في النحو، والوزن في الصَّرف، فهو: "لا يدلُّ على معنى في نفسه"^(٣)، وما لا يدلُّ على معنى في نفسه حري ألا تكون له علامة، ولا يُعرَب، ولا يدخل في الوزن الصَّرفي، إلا أن لهذا المصطلح أثرًا في الاسم والفعل، والذي يهمننا هنا، هو ما يؤثره الحرف في الاسم، ويسمى: "حرفًا مختصًا بالاسم"^(٤)، ومنه حرف الجر "موضوع هذا الباب".

في بيان الكلمة المعربة:

نَقْصِدُ بالكلمة المعربة، الكلمة التي يتغير آخرها بتغيُّر موقعها الإعرابي، سواءً أكان هذا التغيُّر في علامات الإعراب الأصلية (الفتحة والضمة والكسرة) في الاسم، و(الضمة والفتحة والسكون) في الفعل المضارع، أو كان التغيُّر في علامات الإعراب الفرعية (الواو، والألف والياء، وثبوت النون... إلخ)، والمعرب: "هو اللفظ الذي يدخله الإعراب"^(٥) مما سيأتي توضيحه في الصفحات التالية.

(١) يُنظر: فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط ١، ص ٢٢٣، والمصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين، ٢٠٠٢م، ص ٣٠٥.

(٢) الشيخ أحمد بن محمد الحماوي، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، (د.ت) ص ٥٢.

(٣) جامع الدروس العربية، ٩/١.

(٤) السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) النحو الوافي، ٧٥/١.

هذا، وما يُعرب من أقسام الكلمة: الاسم، وتعريف المعرب منه: هو ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، كزيد^(١)، أما الفعل فيأتي مبنياً إلا المضارع منه، فيأتي مُعرباً، وإنما أُعربَ لمضارعه الاسم، يقول ابن يعيش: (...). والمراد أنّ ضارعَ الأسماء؛ أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: أقومُ وتقومُ ونقومُ ويقومُ، فأعربَ لذلك وليس الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب^(٢).

وأمرٌ ما سبقَ إذّ المضارع في السياق اللغوي يصلحُ لزمان الحال والاستقبال، بمعنى أنه يصحُّ أن يقع موقع الاسم في الإعراب، نحو قولنا: زيدٌ يقومُ، فهو مثل زيدٍ قائمٍ في الإعراب؛ وأنه تدخله لام التوكيد التي هي في الأصل تدخل على الأسماء للابتداء، وهي من خواصّها، كأن نقول مثلاً: إنَّ زيداً يقومُ، فهي مشابهة ل: إنَّ زيداً قائمٌ.

المبحث الثالث

في أنواع الإعراب وعلاماته في أبواب النحو

أولاً - أنواع الإعراب:

أنواعُ الإعراب في النحو العربي عبارة عن الإثر المتغيّر في آخر الكلمة المعربة (أسماء، وأفعال)، وهي ثلاثة تخصُّ الأسماء، نُقل عن الكسائي: "العربية على ثلاثة أحرف: على الرفع والنصب والخفض"^(٣)، والمعنى إذّ أنواع

(١) القطر، ص ٧.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٤/١، وابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت، ٦/٧.

(٣) أبو نصر هارون القيسي القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ، ص ١٨.

الإعراب عنده ثلاثة مع إخراج الجزم - وهو الرابع الذي يخصُّ الفعل المضارع - منها لكونه سلباً لعلامة الإعراب^(١) "إلا أن سيبويه في كتابه - كما أشرنا إلى ذلك في صفحة سابقة - جعل مجاري الكلم التي هي عنده أنواع للإعراب: "... على النصب والجرّ والرفع والجزم"^(٢)، ومهما يكن من أمر فالذي اتفق عليه أهل النحو أن للإعراب أنواعاً أربعة، هي:

١. الرفع: وهو مصدرُ رَفَعَ، و الرَّفْعُ ضد الوضع، والرفعُ في الإعراب كالضَمِّ في البناء، وهو من أوضاع النحويين^(٣)، ورفع الشيء رَفَعًا ورفاعاً: أعلاه، وفي التنزيل: ﴿... وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ...﴾ [البقرة ٦٣]. ورفع الكلمة في النحو: ألحق بها علامة الرفع أو نطق بها مرفوعة^(٤)، والأسماء المرفوعة، في النحو العربي: (الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان وخبر إن، واسم أفعل المقاربة، والتابع لمرفوع)، ومن الأفعال المرفوعة: الفعل المضارع الذي لم يُسبق بناصب ولا جازم، والأفعال الخمسة غير المسبوقة بناصب ولا جازم، وسيأتي بيان ذلك.

٢. النصب: نَصَبَ الشيءَ أَقَامَهُ^(٥)، ونصبَ الكلمة: حرَّكها بالفتح، ونصبَ الشيءَ أو الأمرُ فلاناً: أعياه، والنصبُ: العلم المنصوب، والنصبُ ما كان يُنصبُ ليعبدَ من دون الله، والجمع أنصاب، ونصبُ الكلمة: إعرابها بالفتحة أو ما ينوب عنها^(٦)، والأسماء المنصوبة في النحو العربي: (اسم

(١) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٤١٤/١.

(٢) الكتاب، ١٣/١.

(٣) مختار الصحاح، مادة رفع.

(٤) المعجم الوسيط، مادة رفع.

(٥) مختار الصحاح، مادة "نصب".

(٦) المعجم الوسيط، مادة "نصب".

إذ وخبر كان، والمفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى والتابع لمنصوب)، ومن الأفعال: الفعل المضارع المسبوق بأداة نصب، وأشهرها: (لن، وكي، وأن).

٣. الجر: مصدر جرر، ومنه هَلُمَّ جَرًّا: تعبيرٌ يُقال لاستدامة الأمر واتصاله، والجرُّ: حبل يُشدُّ في أداة المحراث، والجر في اصطلاح النحويين: نوع من أنواع الإعراب^(١).

٤. الجزم: جَزَمُ الشَّيْءِ: قَطَعُهُ، ومنه جَزَمَ الحَرْفَ، وهو في الإعراب كالمسكون في البناء، وبابه: ضَرَبَ^(٢)، وجَزَمَ الكلمة: أَسَكَنَ آخرها، والجزم في النحو: تسكين الحرف أو حذفه (المعجم الوسيط، ١ / ١٢١، جزم).

ثانياً - حقيقة علامات الإعراب، أصلية وفرعية، وأبوابها النحوية:

الأصل في العلامة الإعرابية الأصلية أن توضع في آخر الحرف (بعده)، ولعدا النواة الأولى لهذه العلامات كانت في المحاولة التي قام بها الأسود الدؤلي - عليه رحمة الله - واطلع النحو، عندما خاطب كاتبه بوضع العلامة فوق الحرف على أعلاه في حالة الفتح بالفم، وتحت الحرف في حالة الكسر، ونقطتين تحته في حالة الغنة، أي التنوين^(٣)، ومع الرغم من رائحة الصوت في هذه المحاولة إلا أن فيها إشارة إلى الحركات الإعرابية التي طورها الخليل،

(١) المعجم الوسيط، مادة: "جرر".

(٢) مختار الصحاح، مادة جزم.

(٣) يُنظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، ١٩٧٢م، ص ٢٤. ويُنظر: عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري، أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٢، محرم، ١٤٣٣هـ، ص ٢٥.

ونقلها سيبويه في كتابه في قوله: "إذَّ الفتحه والكسرة والضمة زوائد، وهذَّ يلحقنَ الحرفَ ليوصلَ إلى التكلُّم به، والبناء هو السَّاكن الذي لا زيادة فيه، فالفتح من الألف، والكسرة من الياء والضمة من الواو... (١)".

والمعنى أذَّ الخليل جعلَ هذه الحركات نائبة عن الحروف الثلاثة: (الألف والياء والواو) في الاسم، وهي عبارة عن علامات إعراب فرعية - كما سيأتي بيانه - وهذه الحركات زائدة عن حروف الكلمة الأصول، "وفي هذا علاقة بالكتابة العروضية التي تُشبعُ المتحرك حرفاً يُجانسُ الحركة". (٢)، وهذه الحركة عند الإمام الرازي: "صوتٌ مخصوص يوجد عُقب اللفظ بالحرف" (٣)، وابن جني في خصائصه أكدَّ على أنَّ الحركة تأتي بعد الحرف لاستقلالها عنه، وتعلقها به (٤)، أما حقيقة هذه الحركات اللغوية؛ فنجدُها عند صاحب كتاب المحصول في شرح الفصول في ما معناه: "أذَّ الحركات لما كانت للبناء والإعراب فرقوا بينها، وحددوا علامات البناء، وعلامات الإعراب، فقالوا: ضم وفتح وكسر ووقف، أي السكون، ذلك بأنَّ الضم حركة يُضم بها الشفتان، والفتح حركة يُفتح بها الفم، والكسر ينكسر بها المخرج ويحدث فيه حياد، والسكون عدم الحركة، فهذه العلامات جُمعت وجُعلت للبناء، ثم جاؤوا بحقائق قريبة من هذه، فقالوا: رفع بإزاء الضم، ونصب بإزاء الفتح، وجري إزاء الكسر، وجزم بإزاء الوقف أي السكون، إذَّ الرفع مصدر الفعل: "رَفَعَ" والضم من الواو، والواو إذا نطقت ارتفعت الشفتان، والنصبُ مصدر نصب الشيء إذا أقامه،

(١) الكتاب، ٢٤٢/٤، ٢٤١.

(٢) يُنظر من غير إلزام: محمد بن حسن بن عثمان، المرشد الواوي في العروض والقوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،

٢٠٠٤م، ١٤٢٥هـ، ص ١٥.

(٣) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ، ٤٧/١.

(٤) يُنظر: الخصائص، ٣٢١/٢.

وحركة النصب من الألف، والألف تفتح الفم وتعطيه هيئة النَّصْب، والجر مصدر جررتُ الشيءَ إذا سحبتَه على الأرض، ومنه جر الحبل، وهو أصله لدنوه من الأرض، لأن الكسر من الياء، وفيها انسحاب على المخرج، والجزم مصدر جزمتَ بكذا، إذا قطعتَ بصحته؛ لأنه قطع للحركة^(١)، وهذا الكلام نظمٌ إليه لبنائه على المعنى اللغوي لها مرتبطاً بحقيقة المستوى الصوتي، وأذ علامات الإعراب أو حركاته بمثابة الأعلام المنقولة من أنواع الإعراب التي هي أصلُ الحركات، وهي الفتحة للنصب، والضمة للرفع، والكسرة للجر، والسكون للجزم، وأمثلتها في الاسم المفرد المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم، واضحة جليّة، وعواملها التي تؤثر فيها معنويّة ولفظيّة، ومن أمثلة الضمة قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]. الشاهد اسم الله العظيم الواقع مبتدأ، والعامل فيه معنوي هو الابتداء، ونور الواقعة خبراً، والعامل فيها المبتدأ السابق، وهو عامل لفظي.

وأمثلة الفتحة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. الشاهد: "الإنسان" اسم إنَّ، والعامل فيها إذ النسخة.

ومن أمثلة الكسرة: قول الشاعر^(٢):

فَرُعٌ تَفْرَعُ مِنْ إِيَادٍ بَيْتَهَا بَيْنَ النَّبِيتِ الْأَكْرَمِينَ وَبِرْدِ

الشواهد للجر في البيت هي أنواعه الثلاثة، بالحرف: في قوله: "من إِيَادٍ"، وبالإضافة، في قوله: "بين الأكرمين"، وبالتبعية، في قوله: "وبردٍ" المعطوف على مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور مثله.

(١) يُنظَر: المحصول في شرح الفصول، ص ٦٨، ٦٧، وأصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربي، ص ٤٩.

(٢) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٩، ص ٢٠٧. فرُعٌ: أي أنه رأس رئيس، وفرع كل شيء أعلاه، والنبيت من طيء، وبرد من إِيَادٍ "قبيلتان" بيتها: يعني بيت الحسب، يُقال: فلان شريف البيت في العرب.

هذا، ومن علامات الإعراب ما هو فرعيٌّ في الأسماء، وفي الأفعال، ونجد هذه العلامات في سبعة أبواب نحوية، هي: الأسماء الستة^(١)، وهي (أبوه وأخوه وحموه وفوه وذو مال وهنوه). تُرفعُ هذه الأسماء وتكون علامة رفعها الواو نيابة عن الضمة، وتنصب، وعلامة نصبها الألف نيابة عن الفتحة، وتجر وعلامة جرّها الياء نيابة عن الكسرة^٢، فمن رفعها، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وموقع الشاهد ذو الواقعة اسمًا لكان، وهي عامل الرفع في اسمها. وقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٩]. والشاهد في الآية الكريمة أبونا الواقعة مبتدأ، وعامل الرفع فيها الابتداء.

ومن النصب قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾ [يوسف: ١١]. الشاهد في الآية: أبانا الواقعة منادى مضاف، وعلامة نصبها الألف.

أما الجر فشاهدهُ قوله تعالى: ﴿إِذِ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]. الشاهد: أبينا الواقعة اسمًا مجرورًا بإلى.

والمثنى، وهو: ما وُضِعَ لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، وعلامة رفعه الألف، ونصبه وجره بالياء، فمن الرفع، ويأخذُ حكم رفعه ونصبه الملحق به، وهو: "اثنان واثنتان" من غير شرط، وكلا وكلتا "إذا أضيفتا إلى ضمير"، فمن رفع المثنى والملحق به، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٢٩]، الشاهد رجلان الواقعة فاعل، وعامل رفعه الفعل قال، والذي تجدرُ الإشارة إليه هنا أنون

(١) يُنظر: فهمي النجار، زاد الطالب من أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، مؤسسة الجريسي للتوزيع، الرياض، ٧ط، ١٤٣٦هـ، ص ٢٩-٤٣.

المثنى تأتي مكسورة دائماً، ورفع الملحق به في قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. الشاهد في "اثنتا" الواقعة فاعل وعلامة رفعها الألف، وعشر مبنية على فتح الجزأين، وفي ذلك مسألة إعراب يُرجع لها في كتب النحو، وقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا . . .﴾ [الإسراء: ٢٣]. الشاهد كلاهما الواقعة معطوفاً على أحد الفاعل، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

وعلامة نصبه في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ . . .﴾ [الكهف: ٣٢]. الشاهد في رجلين، وجنتين الواقعتين مفعولاً به. أما علامة جره، ففي قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]. الشاهد رجلين المجرورة بعلی.

وجمع المذكر السالم، نحو: "الزيدون، والمسلمون؛ فإنه يُرفع بالواو، ويُجر ويُنصب بالياء المكسور^(١) ما قبلها المفتوح ما بعدها"^(٢)، وشاهد جمع المذكر السالم المرفوع، قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. قول الله تعالى الأعْلُونَ الواقع خبراً لمبتدأ، وما قبل الواو مفتوحاً لأنه اسم مقصور، ومثال المنصوب في الآية نفسها: مؤمنين الواقعة خبراً للكان، ثم قول الشاعر^(٣):

أَلَا يَا عَيْنُ بَكِّي لِي شَنِينَا وَبَكِّي لِي الْمَلُوكَ الذَّاهِبِينَا

(١) ويبدو أن هذه المسألة أخذت على عموم الأسماء؛ لأننا نجد أن الاسم المقصور، وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها إذا جمع مذكر سالماً فإن ما قبل علامة الجمع: "واو أو ياء" يفتح لزومًا، وتكون نون الجمع مفتوحة، مثال: مُصْطَفَى، جمعه: مُصْطَفُونَ، ومُصْطَفَيْنٌ بفتح الفاء في كلا الحالتين.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق بركات هبود، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ٥١/١.

(٣) ديوان امرئ القيس، ص ٢٠٠.

الشاهد في الذاهين "جمع ذاهب الواقعة بدلاً للملوك الواقعة مفعولاً به، وبدل المنصوب منصوب مثله، والألف التي في آخر "الذاهين" للإطلاق.

أما المجرور فنأخذ له قول الشاعر^(١):

جَادَ الدِيَارَ الَّتِي بِالرَّمْسِ خَالِيَةً أَنْوَاءُ أَوْطَفِ جِرَارِ العِثَانِينَ

العثانين: جمع عثون، مضاف إليه وحقه الكسر، ونون الجمع مفتوحة، وكسرت للقافية.

وجمع المؤنث السالم: وفيه تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النَّصْبِ، ومثال هذه العلامة، في قول الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مَسْلَمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَاتِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٤].

الشاهد في "مسلمات" حال من أزواج، والحال من منصوبات الأسماء، والعامل فيه الاسم الراجع له، وقد يكون الفعل لعمله فيما بعده، وقد يكون نعتاً ثانياً لـ "أزواجاً"^(٢): ﴿مُؤْمِنَاتٍ قَاتِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ﴾، والنعت من التوابع.

والممنوع من الصرف: وهو الذي لا يقبل الكسر ولا التنوين لعله فيه"^(٣)، وله علامة إعرابية فرعية واحدة، وهي الفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجرّ، وشاهده قول الله تعالى: ﴿... وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فإبراهيم واقعة مضافاً إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن

(١) الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص٦٢٦.

الأنواء: الأمطار. الأوطف: السحاب القريب من الأرض. العثانين: الواحد: عثون. اللحية، ولعله أول المطر.

(٢) يُنظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ٢٩٦/١٤.

(٣) زاد الطالب من أوضاع المسالك، ص٤٠.

الكسرة لأنه ممنوع من الصَّرف للعلمية والعجمي^(١)، ويُصْرَف هذا الممنوع من الصرف إذا أُضِيفَ أو عُرِّفَ "بأل"، ومثال ذلك قول الشاعر^(٢):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

الشاهد في اليزيد الواقعة مضافاً إليه وهو ممنوع من الصَّرف للعلمية ووزن الفعل، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره لأنه عُرِّفَ "بأل".

والأمثلة الخمسة: وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، نحو تفعلان ويفعلان، أو واو جمع، نحو: تفعلون ويفعلون أو ياء مخاطبة، نحو تفعلين^(٣)، وهذه الأمثلة تُعْرَبُ بعلامات فرعية في حالة الرفع، والنصب والجزم، فتُرفَعُ وتكون علامة رفعها ثبوت النون، نحو قول الشاعر^(٤):

عُوجُوا فحِيُوا لِنُعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ مَاذَا تُحْيُونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارٍ؟

فالفعل يحيون: علامة رفعه ثبوت النون، إذا لو نصب أو جُزِمَ حُذِفَتِ النون، وعوَّضَ عنها بألف تُسَمَّى الألف الفارقة^(٥)، وأما نصبها وجزمها فيكون بحذف النون - كما تقدم، ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ...﴾ [البقرة: ٢٤]، وشاهدنا: لم تفعلوا محذوفة النون للجزم بلم، ولن تفعلوا، محذوفة النون للنصب بلم.

والفعل المضارع المعتل الآخر: وهو الذي آخره ألف أو ياء أو واو، وعلامة الإعراب الفرعية هنا، هي: حذف حرف العلة في حالة الجزم، وأمثله

(١) يُنظر لمعرفة علل الاسم من الصرف: نديم حسين دكتور، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ٥١٤١٨هـ، ص ٨٥، ٨٤.

(٢) شعر ابن ميادة، جمعه وحققهنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته: قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص ١٩٢. أحناء: جمع حنو، وهو كل شيء فيه اعوجاج، وأحناء الأمور: أطرافها.

(٣) زاد الطالب، ص ٤٢.

(٤) النابغة الذبياني، الديوان، النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، بدون تاريخ، ص ٢٠٢.

(٥) الألف الفارقة: هي الألف التي تُكتب بعد واو الجماعة المتصلة بالفعل، مضارعاً مجزوماً نحو: لم يُحيُوا، أو ماضياً، نحو: قاموا، أو أمراً نحو: "افعلوا".

كثيرة نأخذ مثلاً لها قول الله تعالى: ﴿... وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]. الفعل يخش فعل مضارع مجزوم لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقول الشاعر^(١):

بيضاء كالشمسِ وافَتْ يومَ أسْعُدِها لمْ تُؤذِ أهلاً ولمْ تُفحشْ على جارِ

الفعل المضارع تؤذ مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ...﴾ [يونس: ١٠٦].

الفعل تدع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهنالك إشارة في الأفعال الثلاثة المُستشهد بها: (يخش، ويؤذ، ويدع)، المحذوف حرف العلة في ثلاثتها، ولكننا نلاحظُ أنَّ ما قبل الحرف المحذوف حركة من جنسه، وليست علامة جزم كما يذهب لذلك كثير من دارسي اللغة العربيَّة.

خاتمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد تناولَ البحثُ وقفاتٍ مع أنواع الإعراب وعلاماته في كتب النحو، واللغة، وحاولَ دراسةً هذه الأنواع، وإثبات أنَّ العلامات أول ما وُضعت، وُضعت على أساس لغوي، وهي لا تعدو أن تكون علامة إعراب ولا دخل لها بتغيير الحركة الإعرابية، وقد خرجَ بعد عرض مادته بنتائج منها ما ذكرَ في ثناياه،

(١) ديوان النابغة الذبياني، ص ٢٠٢.

ومنها:

- أذَّ الإعراب له علاقةٌ كبيرةٌ بالعامل النحوي، وهذا دافعُ ربطِ النحويين بينهما في المفهوم.
- أنواع الإعراب أخذَ اسمها من خلال معناها اللغوي، والحالُ نفسه مع حركاته أو علاماته.
- الأثر الذي يتغيَّر في آخر الكلمة سببه العامل النحوي (معنوي، ولفظي) وليس للحركة أثرٌ في ذلك.
- التَّغْيِيرُ الذي يطرأ على الكلمات أسماء وأفعال (مضارعة) تدخلُ فيه العلامات الأصلية والفرعية ويؤدي إلى ثراء اللغة.
- هناك علاقة بين نشأة الحركة الإعرابية من خلال إشباعها في آخر الكلمة، وبين الكتابة العروضية التي تُشبع المتحرك من جنس الحركة.

التوصيات:

- يوصي الباحث بدراسة الإعراب من خلال النصوص (الآيات القرآنية، والحديث الشريف، والشعر العربي المحتج به).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٢ (دار إحياء التراث العربي ١٣٩٢).
- ٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، ط ١، ١٩٥٦.

٣. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ م.
٤. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٥ م.
٥. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق بركات هبود، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م.
٦. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٩٩١ م.
٧. ابن هشام، القطر، المسمى قطر الندى وبل الصدى، اعتنى به طبعًا وتصحيحًا: أبو الحسن علي بن سالم بازوير، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩ م.
٨. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلية، شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
٩. أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، ١٩٧٢ م.
١٠. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٤٠٤هـ.
١١. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط١ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧ م، ١ / ١١٦.

١٢. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٤م، ١ / ٥٩، ٦٠.

١٣. أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

١٤. أبو نصر هارون القيسي القرطبي، شرح عيون كتاب سيويه، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٥. أحمد السجاعي، شرح السجاعي على شرح القطر لابن هشام، مطبعة مصر، ١٩١٦م.

١٦. أحمد عبد الرحيم سيد أحمد، أنواع العامل الإعرابي، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.

١٧. أحمد عفيفي، الحدث النحوي في الجملة العربية، دراسة في المعنى، مكتبة الأنجلو المصرية بلا تاريخ.

١٨. امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٩م.

١٩. جمال الدين بن الحسين بن بدر بن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٢٠. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، "ب.ت".

٢١. الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، د.ت.
٢٢. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، تحقيق محمود خاطر، بيروت، طبعة جديدة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ.
٢٣. الرضي الاسترابادي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
٢٤. الرضي، محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، مصر، ١٣٥٦هـ.
٢٥. الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٢٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٧. زهيرة قروي، المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (دكتوراه) جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨م.
٢٨. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٢٩. شعر ابن ميادة، جمعه وحققهننا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته: قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٠. الشيخ أحمد بن محمد الحملاوى، شذا العرف فى فن الصرف، قدم له وعلق عليه محمد بن عبد المعطى، دار الكيان، الرياض، (د.ت).

٣١. عباس حسن، النحو الوافى، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.

٣٢. عبد الرازق فياض على، الإعراب التقديرى فى الأسماء، مجلة جامعة تكريت للعلوم، ٢٠١٢م.

٣٣. عبد القاهر الجرجانى، العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى، تحقيق: البدر اوى زهران، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٤. عبد الله بن عبد الله بن حمد الدايل، الوصف المشتق فى القرآن الكريم، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦.

٣٥. عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصارى، أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب فى اللغة العربية، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٢، محرم، ١٤٣٣هـ.

٣٦. عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٠م.

٣٧. على بن محمد الشريف الجرجانى، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوى، دار الفضيلة، القاهرة، بلا تاريخ.

٣٨. علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلا تاريخ.
٣٩. فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.
٤٠. فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلتها، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط١، ص٢٢٣، والمصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين، ٢٠٠٢م.
٤١. الفزدق، ديوان الفزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٢. فهمي النجار، زاد الطالب من أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، مؤسسة الجريسي للتوزيع، الرياض، ط٧، ١٤٣٦هـ.
٤٣. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).
٤٤. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ، "المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
٤٥. محمد بن حسن بن عثمان، المرشد الوافي في العروض والقوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م، ١٤٢٥هـ.
٤٦. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٤٧. النابغة الذبياني، الديوان، النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، بدون تاريخ.

٤٨. نديم حسين دعكور، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ١٤١٨هـ.